



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير : وائل سعد

نائب رئيس التحرير : باسم القاسم

مدير التحرير : وائل وهبة

العدد : 5602

التاريخ : الأربعاء 2021/8/11

الفبر الرئيسي



هنية: المعركة مفتوحة والتهديدات لا تتوقف.. المقاومة قادرة على أن تسدد مزيدا من الضربات

... ص 3

أبرز العناوين



اشتية: خصم "إسرائيل" من أموال الضرائب يضعنا في موقف مالي صعب

كوخافي يطلب من جيشه تخفيف قمع الفلسطينيين في الضفة

مستوطنون بقيادة المتطرف "غليك" يقتحمون الأقصى

المغرب تعزم رفع مستوى تمثيلها.. منظومة "سايبير دفاعية" مغربية مع "إسرائيل"

فرنسا تقدم دعماً لتلبية احتياجات غذائية ملحة بغزة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

| <u>السلطة:</u> | |
|---------------------------|---|
| 5 | 2. اشتية: خصم "إسرائيل" من أموال الضرائب يضعنا في موقف مالي صعب |
| 6 | 3. مسؤول فلسطيني لجيروساليم بوست: السلطة الفلسطينية "راضية جدا" عن سياسة إدارة بايدن |
| 6 | 4. "الخارجية" الفلسطينية: "إسرائيل" لم تتوقف منذ عام 48 عن استهداف الوجود الفلسطيني |
| 7 | 5. الأجهزة الأمنية بغزة تراقب جماعات مشبوهة مرتبطة بالاحتلال تحاول إثارة الفتن |
| <u>المقاومة:</u> | |
| 7 | 6. حماس: "إسرائيل" تراجعت عن تسهيلات معلنة لغزة ونحذر من التصعيد |
| 7 | 7. "الأيام": الفصائل بغزة تدرس تسخين الحدود بما يتجاوز إطلاق البالونات الحارقة |
| 8 | 8. "الأخبار": تجدد مباحثات القاهرة.. الفجوة لا تزال كبيرة.. حماس تنقل "رسائل غضب" لـ"إسرائيل" |
| 9 | 9. حماس تستنكر دخول وفد أمريكي للأقصى |
| 9 | 10. الاحتلال يدعي إحباط عملية طعن جنوبي نابلس |
| <u>الكيان الإسرائيلي:</u> | |
| 10 | 11. ثلاث قضايا فساد كبرى تطارد وزيراً سابقاً وقائدين في الموساد |
| 10 | 12. بن شبات يودع منصبه مذكراً بالعنف المجتمعي |
| 10 | 13. كوخافي يطلب من جيشه تخفيف قمع الفلسطينيين في الضفة |
| 11 | 14. إنهاء التحقيقات مع يزبك تمهيداً للنظر في مقاضاتها |
| 11 | 15. عودة: المشتركة لن تصوت على الموازنة العامة |
| <u>الأرض، الشعب:</u> | |
| 12 | 16. مستوطنون بقيادة المتطرف "غليك" يقتحمون الأقصى |
| 12 | 17. مفتي القدس يدعو لرفض مشاريع التهويد الإسرائيلية |
| 12 | 18. الهيئة الإسلامية المسيحية تدين ضم "إسرائيل" عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي |
| 13 | 19. "إسرائيل" تقتل مرضى غزة بمنع غاز النيتروز |
| 13 | 20. إصابة عشرات المواطنين في مواجهات بجنين |
| 14 | 21. "الإحصاء" عشية اليوم العالمي للشباب: 1.16 مليون شاب وشابة في الضفة وغزة |

| | |
|----|---|
| | <u>عربي، إسلامي:</u> |
| 15 | 22. المغرب تعتزم رفع مستوى تمثيلها.. منظومة "سايبير دفاعية" مغربية مع "إسرائيل" |
| 15 | 23. مسؤول بحريني يزور مقر جيش الاحتلال في تل أبيب |
| | <u>دولي:</u> |
| 16 | 24. البيت الأبيض يؤكد مجدداً دعمه الكامل لـ"إسرائيل" |
| 16 | 25. فرنسا تقدم دعماً لتلبية احتياجات غذائية ملحة بغزة |
| 17 | 26. قرار "بن آند جيري" مقاطعة المستوطنات يضع الصهاينة الليبراليين في موقع حرج |
| | <u>حوارات ومقالات</u> |
| 18 | 27. الانتخابات مؤجلة بموافقة إقليمية ودولية... هاني المصري |
| 22 | 28. رهانات السلطة الفلسطينية... معين الطاهر |
| 25 | 29. العلاقات الفلسطينية المصرية.. قراءة واقعية... ماجد الزبدة |
| 28 | 30. إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل: العنوان غزة لا بيروت... دورون متسا |
| 30 | <u>كاريكاتير:</u> |

١. هنية: المعركة مفتوحة والتهديدات لا تتوقف.. المقاومة قادرة على أن تسد مزيداً من الضربات
 طهران: تحدث رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية خلال مقابلة خاصة مع قناة العالم الإخبارية، عن عدة ملفات أبرزها تفاصيل لقاءه بالأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، والحكومة الاسرائيلية ودور إيران في دعم المقاومة الفلسطينية.
 وقال هنية خلال المقابلة: "يعني دائماً اللقاء مع نصر الله يكون فرصة للحديث عن الملفات الأساسية والمركزية والحديث بالأبعاد الاستراتيجية لمشروع المقاومة وتطور هذا المشروع، لا شك أن العلاقات الثنائية دائماً حاضرة وحضرت، وكيف نعمل على تطوير هذه العلاقات ونعزز التعاون والتنسيق والتكامل في الاداء على مختلف النواحي المتعلقة بمشروع المقاومة وتعزيز صمود شعبنا الفلسطيني، كيف يمكن للحديث حول الجبهات المتعددة في أي مواجهة قادمة طبعاً دون ان نحدد طبيعة هذه المواجهة ولا طبيعة دور اي جبهة من هذه الجبهات، ولكن بالتأكيد اليوم الأمة اصبحت

أكثر استعدادا وجهوزية لأن تخوض ما يسمى الانتقال من استراتيجية الدعم والإسناد الى استراتيجية الشراكة في انجاز مشروع التحرير".

وتابع هنية قائلاً: "وهذا ايضا لا شك أننا نتكلم مع نصر الله عن وحدة الأمة يعني كيف نريد حقيقة ان نستعيد وحدة الامة بين كل مكوناتها، كيف نخفض من حدة التوتر الطائفي والمذهبي، العرقي، البيني سواء كان داخل دولة واحدة او بين الدول او بين المكونات كلها لأننا لدينا تقييم مشترك بان الأوضاع التي تسود في المنطقة وسادت خلال عشرة سنوات ماضية اوضاع صعبة ونزفت الامة كثيراً وارىقت دماء كثيرة وفي الآخر نحن جميعا نأسف لذلك وهناك ما يسمى الوضع الإقليمي الذهبي للاحتلال الإسرائيلي يعني خلال هذه الفترة استطاع ان يتمدد وبيني استيطان ويتفرد بالقدس لأنه لاحظ الأمة مشغولة بنفسها، ايضا هناك حديث اخذ مساحة واسعة ويمكن ان اقول لك بأن هناك خطوات على طريق استعادة وحدة الأمة ان شاء الله".

المعركة مفتوحة والتهديدات لا تتوقف

وحول إذا كانت حكومة بينت تختلف عن الحكومات الاسرائيلية السابقة، قال اسماعيل هنية بأننا لا نجد فروقات كثيرة بين الحكومات الإسرائيلية خاصة بأن التركيبة السياسية اليوم في داخل الكيان الصهيوني تميل نحو التطرف مؤكداً على أننا لا نعول كثيراً على المتغيرات السياسية في داخل الكيان الصهيوني، نحن نعول على أنفسنا بعد الله سبحانه وتعالى على ادائنا وعلى مقاومتنا وعلى بناء جبهة قوية جدا في إطار المنطقة في مواجهة هذا الاحتلال.

وأضاف هنية: "اليوم الحكومة الحالية تشكلت من ثلاث مكونات هي اليمين واليمين الوسط واليسار، نعتقد بأن هذه الحكومة هشة قد لا تكون قادرة لا على أن تمضي في مسير مفاوضات سياسية مع منظمة التحرير كما يعتقد الإخوة في منظمة التحرير، وايضا قد لا يكون من السهل عليها ان تخوض غمار معارك على جبهة الجنوب او جبهة الشمال".

وأشار هنية الى التحديات الي يفرضها الاحتلال الصهيوني على المقاومة قائلاً خاصة بعد معركة سيف القدس الأخيرة: "هذه تحديات قديمة سبقت المعركة، التطبيع هو التحدي ومحاولة القفز على ثوابت القضية الفلسطينية هو التحدي، كل هذه تحديات بالتأكيد، ما يجري في القدس تحدي، الأسرى كلهم تحديات بالتأكيد ليست مرتبطة بهذا التوقيت الزمني او بالتحديات المفتوحة، وبالتالي نحن نتعامل معها بشكل كبير، اما انه ممكن ان يهرب الى الأمام، نحن لا نريد ان ننفي بالقطع لكن انا اعتقد بان هذا القرار صعب بالنسبة للإسرائيلي تحديداً لهذه الحكومة صعب ان يهرب الى الأمام ولكن نحن جاهزون لكل السيناريوهات".

وشدد هنية على أن المعركة مفتوحة والتهديدات لا تتوقف، الآن تنفيذ هذه التهديدات محكوم بمعادلات انا اعتقد بان مستوى الردع الذي حققته المقاومة في فلسطين وفي لبنان ليس من السهل تجاوزه من قبل الكيان الصهيوني، الأثمان التي دفعها في معركة سيف القدس اثمان كبيرة سيحتاج الى وقت حتى يهضم هذه الأثمان وهذه النتائج العميقة عسكرياً وأمنياً وسياسياً التي جرت خلالها، وهذا ليس معناه انه قد لا يلجأ الى حماقات سواء باتجاه الشمال او باتجاه الجنوب لكن كما قلت في بداية المقابلة أن المقاومة بما تملكه هي قادرة على أن تسدد مزيداً من الضربات وتلحق مزيداً من الهزائم بجيش الاحتلال الإسرائيلي.

دور إيران في دعم المقاومة

أكد هنية أن القيادة الإيرانية شددت على الاستمرار بدعم المقاومة الفلسطينية. ووصف هنية، لقاءه بالرئيس ابراهيم رئيسي بالإيجابي. وأشار هنية الى تأكيد الرئيس رئيسي على أحقية الشعب الفلسطيني والمقاومة. وقال هنية: نحن مرتاحون لوجود الرئيس ابراهيم رئيسي على رأس الحكومة الإيرانية ونعتقد انه سيعزز السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية ودعم المقاومة.

وللاطلاع على نص المقابلة على الرابط التالي:

<https://www.alalam.ir/news/5742338/%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

قناة العالم، طهران، 2021/8/10/وكالة سما الإخبارية، 2021/8/10

٢. اشتية: خصم "إسرائيل" من أموال الضرائب يضعنا في موقف مالي صعب

رام الله: قال رئيس الوزراء محمد اشتية إن خصم إسرائيل 100 مليون شيقل من الأموال المستحقة لنا من عائدات الضرائب الشهر الماضي؛ بحجة اننا ندفع لأسر الشهداء والأسرى "غير شرعي"، و"غير قانوني". وطالب اشتية في جلسة مجلس الوزراء، المنعقدة يوم الثلاثاء، برام الله، دولة الاحتلال بإعادة كامل مستحقاتنا المالية، بما فيها الاقتطاعات، وحقوقنا المالية من ضريبة المعابر، والضرائب الأخرى المستحقة، والتسريبات الضريبية. وأكد أن استمرار هذا الوضع وهذه الخصومات الشهرية هو

تعدّ صارخ على حقنا، وبضعنا في موقف مالي صعب، ويضعف قدرتنا على مواجهة احتياجاتنا المالية ومسؤولياتنا تجاه شعبنا، ورغم ذلك سنبقى أوفياء لكامل التزاماتنا المالية تجاه شعبنا.
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/8/10

٣. مسؤول فلسطيني لجيروساليم بوست: السلطة الفلسطينية "راضية جدا" عن سياسة إدارة بايدن

القدس المحتلة: نقلت صحيفة "جيروساليم بوست" الإسرائيلية عن مسؤول فلسطيني، أن "السلطة الفلسطينية ترحب بزيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وويليام بيرنز إلى الاحتلال والضفة الغربية المحتلة. وقال المسؤول الذي لم تذكر اسمه الصحيفة، إن زيارة بيرنز تظهر أن إدارة بايدن جادة في إعادة علاقات واشنطن مع الفلسطينيين وتعزيز القيادة الفلسطينية في عهد الرئيس محمود عباس". وأضاف المسؤول للصحيفة: "سياسة إدارة بايدن تجاه الفلسطينيين جيدة جداً، والمتوقع أن يجتمع بيرنز في رام الله مع عباس ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج"، حيث "ينظر العديد من الفلسطينيين ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية حسين الشيخ، على أنهما الحاكم الفعلي للسلطة الفلسطينية، ويقال إن الاثنين لهما تأثير كبير على عباس".
وأكد المسؤول أن السلطة الفلسطينية "راضية جدا" عن سياسة إدارة بايدن تجاه السلطة المتمثلة بـ"تعزيزها وتقويتها". وقال "إن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية حادة ونحن بحاجة إلى مساعدات عاجلة، والفشل في دعم السلطة الفلسطينية يعني وصول حماس إلى الحكم".

وكالة سما الإخبارية، 2021/8/10

٤. "الخارجية" الفلسطينية: "إسرائيل" لم تتوقف منذ عام 48 عن استهداف الوجود الفلسطيني

رام الله: قالت وزارة الخارجية، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف منذ عام 1948 عن استهداف الوجود الفلسطيني عبر سياسة الهدم الجماعي. وأضافت الوزارة في بيان يوم الثلاثاء، "لا يمر يوم واحد دون أن ترتكب سلطات الاحتلال بمستوطنيتها وأذرعها المختلفة جريمة جديدة تضاف إلى مسلسل انتهاكاتها وجرائمها المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته ومنازله، في استباحة عنيفة للضفة الغربية المحتلة تتركز بالأساس على القدس ومقدساتها ومواطنيها، وعلى جميع المناطق المصنفة "ج" (التي تشكل المساحة الأكبر من الضفة الغربية المحتلة).

وحملت الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تلك الجريمة ونتائجها وتداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى فرص تحقيق السلام على أساس مبدأ حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/8/10

٥. الأجهزة الأمنية بغزة تراقب جماعات مشبوهة مرتبطة بالاحتلال تحاول إثارة الفتن

عيسى سعد الله: مصدر مطلع وموثوق في فصائل المقاومة فضل عدم ذكر اسمه لـ"الأيام"، أن الأجهزة الأمنية بغزة تراقب تحركات نشطة لـ"جماعات مشبوهة مرتبطة بالاحتلال في غزة تحاول إثارة الفتن، وربما تنفيذ عمليات تخريب وترويع على غرار ما حدث قبل عدة أيام في منتجع بيانكو على شاطئ مدينة بيت لاهيا الذي تعرض سورته الخارجي لتفجير بعوبة ناسفة". وأضاف المصدر: الأجهزة الأمنية بغزة، تمكنت من اعتقال عدد من المنتمين لهذه الجماعات التي بدأت تنشط وتحرك بالتزامن مع تشديد الاحتلال لحصاره على قطاع غزة وتدهور الأوضاع المادية والاقتصادية للمواطنين.

الأيام، رام الله، 2021/8/11

٦. حماس: "إسرائيل" تراجع عن تسهيلات معلنه لغزة ونحذر من التصعيد

رام الله: قالت حركة «حماس»، يوم الثلاثاء، إن إسرائيل تراجعت عن تسهيلات أعلنتها مؤخراً لصالح قطاع غزة، محذرة من أن يقود ذلك للتصعيد. وصرح الناطق باسم «حماس»، حازم قاسم، للصحافيين في غزة، بأن «تراجع إسرائيل عن التسهيلات وإعاقة عملية إعادة إعمار قطاع غزة بمثابة عوامل توتر حقيقية وصواعق تفجير ممكن أن تنفجر في أي وقت». وأضاف: «هناك تواصل مع الوسطاء من أجل الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار، لأن الواقع ممكن أن ينفجر في ظل استمرار الاحتلال بتشديد الحصار على القطاع».

الشرق الأوسط، لندن، 2021/8/10

٧. "الأيام": الفصائل بغزة تدرس تسخين الحدود بما يتجاوز إطلاق البالونات الحارقة

عيسى سعد الله: ذكر مصدر مطلع وموثوق في فصائل المقاومة، ان المقاومة تدرس بشكل جدي تسخين الحدود بما يتجاوز عمليات إطلاق البالونات الحارقة المعهودة منذ فترة.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه لـ"الأيام"، انه "وفي ضوء الانقطاع والتوقف التام لجهود جميع الوسطاء وعدم استجابة الاحتلال لشروط المقاومة وغياب أي أفق للمصالحة الداخلية ورفع الحصار وعملية إعادة الإعمار، فإن المقاومة تدرس خيار تسخين الحدود وعدم اقتصارها هذه المرة على إطلاق البالونات الحارقة والأدوات المشابهة، وإنما تثويرها على غرار ما يحصل على الحدود اللبنانية الإسرائيلية من مناوشات عسكرية شبه منتظمة بين (حزب الله) اللبناني وقوات الاحتلال". وأشار إلى أن الاحتلال أدار ظهره لكل الوسطاء، وبدأ سلسلة واسعة من خطواته لتثبيد الحصار والتراجع عن جملة من القرارات التي اتخذها سابقاً وكذلك مراوغته المتواصلة في موضوع إدخال المنحة المالية القطرية.

الأيام، رام الله، 2021/8/11

٨. "الأخبار": تجدد مباحثات القاهرة.. الفجوة لا تزال كبيرة.. حماس تنقل "رسائل غضب" لـ"إسرائيل"

غزة: مع الزيارة الأولى لمستشار الأمن القومي الجديد في دولة الاحتلال، إيال حولاتا، إلى القاهرة، تجددت المباحثات التي يُجريها جهاز المخابرات العامة المصري مع حركة «حماس» حول الوضع في قطاع غزة، وملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى المقاومة، فيما لا تزال الفجوات كبيرة في ظلّ إصرار العدو على خفض المقاومة سقف مطالبها. وفي هذا الإطار، ذكر موقع «واللا» العبري أن المسؤولين الإسرائيليين طلبوا خلال لقاءهم نظراءهم المصريين تشديد الرقابة على البضائع التي تدخل من مصر إلى غزة، كي لا تكون حركة «حماس» قادرة على تجديد نظام إنتاج الأسلحة، وملء مخزون الصواريخ الذي تزعم إسرائيل أنه «تضاءل بشكل كبير في الحرب الأخيرة»، وهو ما تنفيه المقاومة. وتخلّ الزيارة لقاءً بين الوفد الإسرائيلي ووزير المخابرات المصري عباس كامل، ومسؤول الملف الفلسطيني في المخابرات المصرية أحمد عبد الخالق، الذي نقل إلى مُمثلي دول الاحتلال «رسائل الغضب» التي كانت نقلتها حركة «حماس» إلى الجانب المصري، في ظلّ استمرار منع إدخال مواد الإعمار إلى غزة، وتفاقم الوضع الإنساني في القطاع إلى درجة بالغة الصعوبة.

وعلمت «الأخبار»، أن الزيارة جاءت على عجل في ظلّ عودة إطلاق البالونات المتفجرة من غزة باتجاه مستوطنات «الغلاف» نهاية الأسبوع الماضي، في وقت طلب فيه المصريون من «حماس» إعطاء الحكومة الجديدة في إسرائيل مزيداً من الوقت لبحث الملفات المتعلقة بالقطاع، وهو ما أبدت الحركة إزاءه مرونة، مُحدّدة نهاية الأسبوع كمهلة لإعادة فتح المعابر بشكل كامل. لكن، بحسب معلومات «الأخبار»، فإن الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا تزال كبيرة، خصوصاً في ظلّ إصرار العدو على ربط ملفّ الوضع في غزة بملفّ الجنود الأسرى، وسعيه إلى تخفيض سقف

مطالب «حماس» بخصوص الثمن المطلوب دفعه مقابل الجنود. في المقابل، طلب حولتا، من المصريين، إعطائه مزيداً من الوقت لدراسة مقترح سابق كانت تقدّمت به القاهرة، يتعلّق بتنفيذ مرحلة أولى من صفقة التبادل، بما يشمل معلومات عن الجنود الإسرائيليين مقابل إطلاق النساء والمرضى، بالإضافة إلى مقترحات أخرى تتصل بنهضة طويلة الأمد مقابل إعادة إعمار القطاع، وتحسين وضعه الاقتصادي وظروفه الحياتية. إلا أن الطلب الإسرائيلي الجديد ترافق مع تجديد تل أبيب مطالبة القاهرة بتشديد الرقابة على معبر رفح البري لـ«منع عمليات تهريب المواد ثنائية الاستخدام» إلى غزة.

الأخبار، بيروت، 2021/8/11

٩. حماس تستنكر دخول وفد أميركي للأقصى

غزة: استنكرت حركة حماس بأشد العبارات، دخول وفد أميركي أمس الثلاثاء، باحات المسجد الأقصى وعمل جولة في جناباته، وسط حماية شرطة الاحتلال. واعتبر باسم نعيم عضو مكتب العلاقات الدولية في حماس، بتصريح صحفي له، أن هذا السلوك المرفوض يؤكد أن السياسة الأميركية المنحازة بالكامل لرواية الاحتلال، هي سبب أساسي في استمراره وتماديه بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته. وأضاف أن "هذه الزيارة بحماية شرطة الاحتلال مخالفة صارخة للقانون والقرارات الدولية". وتابع "أن تكرار مثل هذه الزيارات يغري الاحتلال بارتكاب مزيد من الحماقات ويزيد التوتر القائم، ويصب الزيت على النار المشتعلة وخاصة في القدس، وتحمل الإدارة الأميركية كل تداعياتها الخطيرة".

وكالة سما الإخبارية، 2021/8/11

١٠. الاحتلال يدعي إحباط عملية طعن جنوبي نابلس

نابلس: ادعت مصادر عبرية، إحباط عملية طعن جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، استهدفت جنوداً إسرائيليين خلال الليل. وذكر موقع (0404) الإخباري العبري، نقلاً عن متحدّث عسكري إسرائيلي: إن فتاة فلسطينية كانت تحمل سكيناً، حاولت طعن جنود إسرائيليين في مفرق مستوطنة "يتسهار" (المقامة على أراضي الفلسطينيين جنوب مدينة نابلس). وادعى جيش الاحتلال، أن جنوده نفذوا ما يسمى بـ"إجراء اعتقال مشتبه"، الذي شمل إطلاق نار "على الجزء السفلي من جسد الفتاة الفلسطينية وتحييدها، دون أي تفاصيل حول حالة الشابة".

قدس برس، 2021/8/10

١١. ثلاث قضايا فساد كبرى تطارد وزيراً سابقاً وقائدين في الموساد

تل أبيب: كشف عن ثلاث قضايا فساد لكبار المسؤولين في إسرائيل، أمس، في إحداها تم وضع لائحة اتهام للوزير السابق ورئيس كتل الائتلاف الحاكم السابق، ديفيد بيتان، والقضيتان الأخريان في «الموساد» (جهاز المخابرات الخارجية)، حيث سيفحص المستشار القضائي للحكومة ملف فساد يشتبه فيه الرئيس السابق، يوسي كوهين، كما تم فصل ضابط كبير بعد اكتشاف سرقة. وشددت مصادر في «الموساد»، على أن كوهين ليس متهماً بعد، إنما قرر المستشار القضائي للحكومة، أبيحاي مندلبليت، تكليف المدعي العام الجديد، عميت ايسمان، بإجراء تحقيق شامل مع الرئيس السابق للموساد، حول شبهات وصلت إليه وللنيابة العامة. وحسب المصادر، فإن إحدى هذه الشبهات تتعلق بتلقي كوهين 20 ألف دولار نقداً من الملياردير جيمس فاكر، كهدية بمناسبة زواج ابنته، بالإضافة إلى شبهات تتعلق بالخصوصية الفردية، والابتزاز. وسيقرر مندلبليت بعد انتهاء الفحص، إمكانية فتح تحقيق مكشوف معه في الشرطة أم لا. وكان كوهين قد ترك منصبه فقط قبل شهرين.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/8/11

١٢. بن شبات يودع منصبه مذكراً بالعنف المجتمعي

تل أبيب: أجرى رئيس مجلس الأمن القومي المنتهية ولايته في الحكومة الإسرائيلية، منير بن شبات، مقارنة مثيرة في رؤية التحديات الأمنية، فقال إن أمام إسرائيل تحديين أمنيين، هما إيران والعنف المجتمعي الداخلي. وقال بن شبات، في لقاء وداع نظمته لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إن إسرائيل تخوض التحدي الإيراني، وسط تجنيد كل المؤسسات والدوائر، لكنها لا تعطي موضوع العنف في المجتمع العربي واليهودي على السواء، ما يكفي من الاهتمام، لذلك نرى الأمور تتدهور وتكاد تخرج عن السيطرة. ودعا خليفته، إيال حولتا، وكذلك أعضاء الكنيست (البرلمان) والحكومة، إلى منح هذا الموضوع حقه حتى يتوقف التدهور.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/8/11

١٣. كوخافي يطلب من جيشه تخفيف قمع الفلسطينيين في الضفة

تل أبيب: نظير مجلي: بعد الاتهامات بتنفيذ سياسة فصل عنصري وقمع دموي ضد الفلسطينيين، وبعد الانتقادات التي أسمعت ضد هذه الممارسات حتى في تل أبيب نفسها، توجه رئيس أركان

الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، إلى القادة العسكريين في «لواء المركز»، وطلب منهم التخفيف من قبضتهم في المناطق الفلسطينية والامتناع عن الاحتكاكات غير الضرورية. وقالت مصادر عسكرية لوسائل الإعلام العبرية، أمس الثلاثاء، إن كوخافي طلب حتى تقليص حالات إطلاق النار على فلسطينيين في الضفة الغربية، والحذر من الرصاص القاتل؛ إذ إنه منذ شهر مايو (أيار) الماضي، قتل أكثر من 40 فلسطينياً في الضفة الغربية. وأكدت هذه المصادر على أن رسالة كوخافي جاءت بعد أن أسمع مسؤولون في القيادتين السياسية والعسكرية، انتقادات ضد قائد المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي، تمير يدعي، بسبب سلوك قواته. وقالوا إن الضباط والجنود تحت قيادة يدعي يتعاونون مع المستوطنين في هجماتهم على الفلسطينيين، وحذروا من أن الأمر سيؤدي إلى تصعيد في الضفة الغربية.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/8/11

١٤. إنهاء التحقيقات مع يزبك تمهيداً للنظر في مقاضاتها

أنهت وحدة التحقيق الخاصة بالشرطة الإسرائيلية المسماة 433، اليوم الأربعاء، التحقيق مع عضو الكنيست السابق عن القائمة العربية المشتركة هبة يزبك. وبحسب موقع صحيفة معاريف، فإنه تم نقل ملف التحقيق في القضايا المتهمه بها يزبك إلى النيابة العامة لتقرير فيما إذا كان سيتم مقاضاتها. وتتهم الشرطة الإسرائيلية يزبك بارتكاب، "جرائم تتعلق بدعم تنظيم إرهابي، والتحرير على الإرهاب".

القدس، القدس، 2021/8/11

١٥. عودة: المشتركة لن تصوت على الموازنة العامة

قال أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي، اليوم الأربعاء، إن القائمة لن تصوت لصالح الموازنة العامة بعد أن نجحت الحكومة الحالية في إقرارها بانتظار عرضها على الكنيست. وأوضح عودة في مقابلة إذاعية- كما ذكرت القناة العبرية السابعة- أن هذا هو موقف نهائي من قبل مركبات القائمة المشتركة. ويبدو أن الحكومة الحالية ستواجه صعوبات في تمرير الموازنة العامة أمام الكنيست، في ظل اعتراض أحزاب عليها.

القدس، القدس، 2021/8/11

١٦. مستوطنون بقيادة المتطرف "غليك" يقتحمون الأقصى

القدس المحتلة - الرأي: اقتحم مستوطنون متطرفون صباح اليوم الأربعاء، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وقالت مصادر محلية إن مستوطنون بقيادة المتطرف "يهودا غليك"، اقتحموا الباحات ونفذوا جولات استفزازية بها، وسط تلقينهم شروحات عن "الهيكل" المزعوم. وشهد المسجد تواجد للمصلين وطلبة العلم وحراس المسجد الذين تصدوا للاقتحام ومنعوا المستوطنين من التجول بحرية في الباحات.

وكالة الرأي الفلسطينية، 2021/8/11

١٧. مفتي القدس يدعو لرفض مشاريع التهويد الإسرائيلية

دعا المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية خطيب المسجد الأقصى، الشيخ محمد أحمد حسين، إلى رفض مشاريع سلطات الاحتلال الإسرائيلي التهويدية للمسجد الإبراهيمي. وقال المفتي في بيان أمس الثلاثاء، إن سلطات الاحتلال تنوي الشروع بعمل ممرات وساحات ومصعد لتسهيل اقتحام المستوطنين للمسجد الإبراهيمي في الخليل، ما يعني الاستيلاء على نحو (300) متر مربع من ساحات المسجد ومرافقه، ما يشكل اعتداءً صارخاً جديداً على ملكية المسلمين الخاصة للمسجد الإبراهيمي، وانتهاكاً واضحاً للاتفاقات الدولية التي تكفل حماية الأماكن المقدسة، وحرية العبادة. وأشار إلى أن ذلك من شأنه أن يجر المنطقة إلى المزيد من التوتر والتصعيد، مع التأكيد على أن مثل هذه المخططات الخبيثة لن تغير من الحق الثابت للمسلمين في مساجدهم وأوقافهم. وطالب المجتمع الدولي والمنظمات الأممية ذات الصلة بتحرك جاد وفاعل؛ لضمان حماية أماكن العبادة بعامّة، والمسجدين الأقصى المبارك والإبراهيمي خاصة.

الدستور، عمان، 2021/8/11

١٨. الهيئة الإسلامية المسيحية تدين ضم "إسرائيل" عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي

نيفين عبدالهادي: أدانت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات قرار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي ضم إسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي. وطالبت الهيئة في رسالة وجهتها إلى رئيس المفوضية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بالتراجع عن هذا القرار الذي يشكل خرقاً واضحاً لقانون الاتحاد الإفريقي وقراراته، ويتضامن مع قيم ومثل واهداف الاتحاد، الذي طالما ادان انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. وأكدت الرسالة التي حصلت «الدستور» على نسخة منها ان ضم إسرائيل للاتحاد

الافريقي ولو بصفة مراقب، من شأنه أن يشجع اسرائيل على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، وعلى مواصلة انتهاكاتها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على كامل ارضه المحتلة في العام 1967.

الدستور، عمان، 2021/8/11

١٩. "إسرائيل" تقتل مرضى غزة بمنع غاز النيتروز

غزة- رائد موسى: "خلال بضعة أيام، قد نضطر إلى وقف كُلي لغرف العمليات في مستشفيات غزة؛ بهذه الكلمات يشير المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية أشرف القدرة إلى الخطر الذي يهدد حياة آلاف المرضى في القطاع المحاصر، بسبب منع الاحتلال الإسرائيلي توريد الغازات الطبية، وأهمها غاز "النيتروز". ويقول القدرة -للجزيرة نت- إن مخازن وزارة الصحة نفذت تماما من غاز النيتروز اللازم لغرف العمليات في المستشفيات، والكمية الموجودة حاليا هي المستخدمة فعلا، وسيشكل نفاذها خطرا حقيقيا على حياة المرضى.

والنيتروز غاز غير قابل للاشتعال، وليس له لون، وله رائحة خفيفة تسبب الانتعاش، ويستخدم في التخدير والعمليات الجراحية، وأيضا لدى المرضى في مرحلة الاحتضار.

وقال القدرة إن المرضى في غزة لم يشعروا بخطورة الأزمة حتى اللحظة، لكن وقوع الكارثة أمر لا مفر منه في الأيام القليلة المقبلة، ما لم يتدخل الوسطاء بالضغط الحقيقي على الاحتلال كي يسمح بتوريد الغازات الطبية لمستشفيات غزة. ولم تسفر تدخلات الوسطاء عن انفراجة حتى اللحظة، وترفض سلطات الاحتلال منذ بداية العام الجاري 2021 توريد هذه الغازات للقطاع الصحي في غزة".

الجزيرة. نت، 2021/8/10

٢٠. إصابة عشرات المواطنين في مواجهات جنين

جنين: أصيب عشرات المواطنين بحالات اختناق جراء استنشاقهم للغاز السام والمدمع خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في بلدة جبع جنوب جنين، فيما جرى اعتقال شابيين. وذكرت مصادر محلية، أن قوات الاحتلال اعتقلت الشابين معد عماد كنعان، وايااد يوسف ملايشة، بعد

اقتحام البلدة ومداومة منزلي ذويهما والعبث بمحتوياتهما، ما أدى الى اندلاع مواجهات أطلق خلالها جنود الاحتلال الرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز باتجاه المنازل مما أدى الى اختناق عشرات المواطنين.

وكالة الرأي الفلسطينية، 2021/8/11

٢١. "الإحصاء" عشية اليوم العالمي للشباب: 1.16 مليون شاب وشابة في الضفة وغزة

رام الله: استعرض الجهاز المركزي للإحصاء، عشية اليوم العالمي للشباب الذي يصادف غدا الخميس، أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، مشيرا الى أن هناك 1.16 مليون شاب وشابة (18- 29 سنة) في فلسطين، يشكلون أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني؛ 22% من إجمالي السكان في فلسطين منتصف العام 2021، 22.3% في الضفة الغربية و21.8% في قطاع غزة)، هذا وبلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو 105 شباب ذكور لكل 100 شابة.

وبحسب بيان صادر عن "الإحصاء" اليوم الأربعاء، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الشباب (18-29 سنة) في فلسطين لعام 2020 الى نحو 0.8% (0.9% في الضفة الغربية و0.7% في قطاع غزة) في حين كانت 1.1% (1.1% في الضفة الغربية و1.2% في قطاع غزة) في العام 2007.

نسب مرتفعة للشباب الحاصلين على شهادات دراسية عليا يقابله معدلات بطالة عالية

يعد التعليم الاستثمار الحقيقي للفلسطينيين؛ نظرا لأهميته على الصعيدين الفردي والاجتماعي، فبيانات العام 2020 تشير الى أنه من بين كل 100 شاب وشابة في العمر 18-29 سنة هناك 18 شابا حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى، ولعل الشابات الأوفر حظا، إذ ان 23 شابة من بين كل 100 شابة حاصلة على درجة البكالوريوس فأعلى مقابل 13 شابا من الذكور. بالمقابل فان معدلات البطالة تشكل التحدي الأكبر امام الشباب، إذ بلغت هذه المعدلات 64% بين الاناث و33% بين الذكور، وكانت الاعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ 67% و24% على التوالي. ولعل اعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العمر 18-29 سنة سجلت بين الخريجين منهم من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى؛ 54% بفرق واضح بين الشباب الذكور والشابات، 39% و69% على التوالي.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/8/11

٢٢. المغرب تعزز رفع مستوى تمثيلها.. منظومة "سايبير دفاعية" مغربية مع "إسرائيل"

القدس - وكالات: يفتتح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، غدا، مكتب الاتصال الإسرائيلي في العاصمة المغربية الرباط، التي يصل إليها، اليوم، في أول زيارة رسمية لوزير خارجية إسرائيلي، منذ الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نهاية العام الماضي.

ونقلت صحيفة "غلوبس" الإسرائيلية عن مسؤول سياسي إسرائيلي قوله: إنه يتوقع أن تعلن المغرب عن رفع مستوى مكتبها التمثيلي في إسرائيل إلى مستوى سفارة، لمناسبة مرور سنة على اتفاق التطبيع في كانون الأول المقبل.

وقال موقع "إسرائيل 24" الإسرائيلي، أمس، "يبدأ لابيد زيارته إلى المغرب، يوم الأربعاء، على أن تمتد إلى يوم الخميس، برفقة وفد يضم مسؤولين في قطاعات متعددة، من بينها السياحة والعمل والصحة". وتابع: "سيلتقي لابيد نظيره المغربي ناصر بوريطة، إذ من المقرر أن يتم توقيع 3 اتفاقيات لتعميق التعاون وتعزيز العلاقات بين البلدين".

من جانب آخر، وقعت المغرب وإسرائيل اتفاق تعاون في مجال السايبر الدفاعي، ستعمل بموجبه إسرائيل على إقامة منظومة سايبير مغربية، وفق ما ذكرت صحيفة "غلوبس" الإسرائيلية، أمس. وقالت الصحيفة: إن التوقيع على هذا الاتفاق جرى الشهر الماضي. ويقضي الاتفاق بالتعاون في المجالات التشغيلية، الأبحاث والتطوير، التعاون في المعلومات الدفاعية وغير ذلك. وذكرت الصحيفة أنه تم التوصل إلى هذا الاتفاق بمساعدة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

الأيام، رام الله، 2021/8/11

٢٣. مسؤول بحريني يزور مقر جيش الاحتلال في تل أبيب

أجرى نائب وزير الخارجية البحريني، عبد الله بن أحمد آل خليفة، الثلاثاء، زيارة إلى مقر جيش الاحتلال الإسرائيلي في تل أبيب، والتقى رئيس هيئة الاستراتيجية والدائرة الثالثة بجيش الاحتلال اللواء تال كلمان. وبحسب ما أوردته وسائل إعلام إسرائيلية، تناول اللقاء تعزيز العلاقات الأمنية بين إسرائيل والبحرين، فيما أقيمت ندوة استراتيجية لاستعراض التحديات الإقليمية المشتركة بين الجانبين.

موقع عربي 21، 2021/8/11

٢٤. البيت الأبيض يؤكد مجدداً دعمه الكامل لـ"إسرائيل"

واشنطن: أعربت نائبة الرئيس الأميركي، كامالا هاريس، عن دعمها الكامل لإسرائيل، وأكدت التزام البيت الأبيض بضمان أمنها.

وجاء ذلك بحسب بيان للبيت الأبيض خلال اتصال هاتفي أجرته نائبة الرئيس الأميركي مع رئيس الدولة في إسرائيل، يتسحاق هرتسوغ، مساء أمس الإثنين، وذلك في إطار تقديم التهاني له بمناسبة تسلمه مهام منصبه.

كما أكدت هاريس على "التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتعزيز الحرية والأمن والكرامة وإتاحة الفرصة للناس من كلا الجانبين"، وفقاً لما جاء في بيان البيت الأبيض.

يذكر أن البيان الإسرائيلي عن المكالمة لم يأت على ذكر القضية الفلسطينية، بل ركزت بدلاً من ذلك على ضرورة دعم الدول لإسرائيل لتطبيع العلاقات مع جيرانها العرب.

واتفق الطرفان على مواصلة الدعم الأميركي للاستمرار في عمليات التطبيع والحوار بين إسرائيل ودول الجوار.

القدس، القدس، 2021/8/10

٢٥. فرنسا تقدم دعماً لتلبية احتياجات غذائية ملحة بغزة

غزة: رحب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، يوم الأربعاء، بمساهمة فرنسا بتقديم مساعدة مالية بلغت قيمتها 500000 يورو، لتلبية الاحتياجات الغذائية الملحة للفئات المحتاجة والضعيفة من غير اللاجئين في قطاع غزة.

وبحسب بيانٍ للبرنامج، سيتم استخدام هذه الأموال لتوفير قسائم غذائية إلكترونية لأكثر من 32000 شخص لمدة شهر واحد، لشراء أطعمة مغذية متنوعة من اختيارهم من 200 متجر للبيع بالتجزئة، منتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة.

وقال البيان إن هذا التبرع يأتي في وقت حرج تحاول فيه الأسر في قطاع غزة التكيف مع التدهور المتزايد في انعدام الأمن الغذائي والبطالة والفقر جراء النزاع العسكري الأخير.

القدس، القدس، 2021/8/10

٢٦. قرار "بن آند جيرى" مقاطعة المستوطنات يضع الصهاينة الليبراليين في موقع حرج

واشنطن: بينما تواجه إسرائيل تحديات حقيقية في الدعم الغربي (الأميركي الأوروبي)، وتقوم بحشد الجماعات اليهودية الرئيسية إلى جانبها، سعت الجماعة الصهيونية الليبرالية "جي ستريت J Street"، التي تتخذ من العاصمة الأميركية واشنطن مركزاً لها، إلى السير في الطريق الوسط. وفي سباق التنافس في الانتخابات البدائية لنيل الترشيح على مقعد في الكونغرس الأميركي يوم الثلاثاء الماضي (2021/8/3) في ولاية أوهايو، بين شونتيل براون، وهي عضو ديمقراطي من داخل المؤسسة دعمها اللوبي الإسرائيلي اليميني، وبين تيرنر، السياسية اليسارية الأكثر انتقاداً لإسرائيل، اتخذت جي ستريت J Street موقفاً محايداً، ولم تدعم أي من المرشحتين. وبذلك، تكون قد ابتعدت عن كل من المؤسسة الديمقراطية المحافظة والديمقراطيين التقدميين. وعندما أعلنت منظمتان بارزتان في مجال حقوق الإنسان أن إسرائيل دولة "فصل عنصري" في وقت سابق من هذا العام، قالت جي ستريت J Street، "يجب أن تكون هذه دعوة للاستيقاظ" لكنها لم تقبل التهمة. وعندما أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن التحقيق في جرائم الحرب للأعمال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، أيدت J Street "انتقاد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ولكن ليس المقاضاة.

وعندما قتلت إسرائيل 67 طفلاً في غزة في شهر أيار الماضي، ووضعت صحيفة نيويورك تايمز صورهم على الصفحة الأولى، استكرت جي ستريت J Street الهجمات المكثفة على المناطق المدنية في غزة، لكنها قالت إن على إسرائيل الحصول على مساعدة عسكرية كاملة من الولايات المتحدة حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها. وبذلك، وبعد كل شيء، فإن J Street تظهر نفسها كجزء من اللوبي الإسرائيلي، وإن كان الجزء اللطيف. والحق يقال أن "جي ستريت J Street تلقب نفسها باعتزاز ب"اللوبي الإسرائيلي من أجل السلام وحل الدولتين".

وحاولت جي ستريت J Street مرة أخرى أن تقود الطريق الوسط في الضجة التي أثارت حول قرار بن آند جيرى Ben & Jerry بعدم بيع الآيس كريم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعندما طالب زعماء إسرائيل المنظمات اليهودية الأميركية بالضغط على الشركة "للعكس" القرار، وقفت "جي ستريت J Street" إلى جانب شركة "بن آند جيرى Ben & Jerry"، قائلة إن الشركة اتخذت "قراراً مبدئياً بشأن مكان وكيفية القيام بأعمالها" ووصفت المقاطعة بأنها "شرعية، وجزء من الاحتجاج السلمي ضد المستوطنات غير الشرعية".

ويلاحظ أنه على الرغم من أن جي ستريت J Street لم تذهب إلى حد تأييد قرار بن آند جيرى - وهذا هو الخط الذي اتخذته الصهاينة الليبراليون الآخرون - فإن ترغيب في أن يعتقد الشباب أنها تدعم

قرار بن أند جيرى Ben & Jerry، وأعلنت يوم الخميس الماضي (21/8/5) عن مسابقة على إنستاغرام Instagram وتويتر Twitter لابتكار أسماء نكهات مؤيدة للسلام لمتلجات Ben & Jerry.

القدس، القدس، 2021/8/10

٢٧. الانتخابات مؤجلة بموافقة إقليمية ودولية

هاني المصري

بات واضحاً بأن إجراء الانتخابات الفلسطينية مؤجلاً بقرار فلسطيني، وموافقة إقليمية ودولية. والذريعة التي تبرر فيها القيادة المتنفذة عدم تحديد موعد جديد هي نفسها التي استخدمت لتبرير تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وهي رفض حكومة الاحتلال لإجرائها وفق بروتوكول أوسلو المعيب التي جرت استناداً إليه في السابق، وهذا يضع الفيتو على إجرائها بيد العدو. أما السبب الحقيقي وراء تأجيل الانتخابات فهو الخشية من نتائجها، إذ تشير التوقعات والاستطلاعات بعد النهوض الوطني بعد انتفاضة القدس وسيفها، بأن قائمة حركة حماس ستحصل على أعلى النتائج، إذ يشير الاستطلاع الصادر عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في حزيران الماضي، بأن قائمة حركة حماس ستحصل على 36%، وتليها قائمة حركة فتح بنسبة 19%، ومن ثم قائمة الحرية بنسبة 9%، والمستقبل بنسبة 3%، إضافة إلى عبور خمس قوائم أخرى نسبة الحسم، بينما لم تتخط 27 قائمة انتخابية نسبة الحسم، وحصلت مجتمعة على 5%. أما نسبة الـ 20% المتبقية، فحوالي 14% لم يقرر بعد، فيما قال 6% إنه لا يريد أن يصوت لأي من القوائم الـ 36.

وأما فيما يخص الانتخابات الرئاسية وفق هذا الاستطلاع، فسيحصل مروان البرغوثي على نسبة 51% مقابل 42% لإسماعيل هنية، وأما إذا كان المتنافسون ثلاثة، فسيحصل هنية على 40% بزيادة نقطة واحدة على مروان، فيما يحصل الرئيس محمود عباس على 15% فقط، في حين تعطي الاستطلاعات منذ سنوات النسبة الأعلى لمروان، سواء كان مع منافس واحد، أو مع عدد من المتنافسين، بمن فيهم هنية وعباس.

حتى الاستطلاعات المهنية لا تعكس الحقيقة والواقع تماماً، وإنما بشكل نسبي ومؤقت، وهناك نسبة خطأ فالاستطلاع الذي يحدث بعد المواجهة العسكرية دائماً ترتفع فيه شعبية حركة حماس من 5-9%، فقد ارتفعت بعد معركة سيف القدس بنسبة 9%، ولكن بعد مضي بعض الوقت سرعان ما تعود الأمور إلى طبيعتها السابقة عندما لا يتغير الواقع رغم المقاومة الباسلة.

أما إذا غيرت حماس من استراتيجيتها بحيث تعتمد استراتيجية جامعة تؤمن بالشراكة، ولا يعود الاحتفاظ بسيطرتها الانفرادية على قطاع غزة هو الأولوية على أي شيء آخر، فهذا سيفتح باب التغيير على مصراعيه.

يشير تقييم نتائج الاستطلاع المذكور إلى عدم حصول أي قائمة على الأغلبية، وبالتالي عدم قدرتها على تشكيل الحكومة وحدها، ومع ذلك ينثرون في إسرائيل وعدد من العواصم العربية والغربية فزاعة فوز "حماس" في أي انتخابات قادمة.

ولو كانت هذه الفزاعة حقيقة، فهل لا تعقد الانتخابات إذا كانت تشير التوقعات إلى فوز "حماس"؟! إذاً، عن أي انتخابات يتحدثون، وكيف ستكون حرة ونزيهة وتحترم نتائجها ما دام عقدها مرهون بمن يفوز فيها؟

إن الانتخابات يمكن عقدها عند أطراف عدة عندما تكون مضمونة النتائج فقط، لذلك أفلح قطارها عندما اتفق وفدا حركتي فتح وحماس في إسطنبول في أيلول 2020 على تشكيل قائمة مشتركة، بتغطية وطنية، من دون الاتفاق على البرنامج الوطني، ولا على خطة لإنهاء الانقسام، على أن تحصل فتح على 51% من المقاعد، وأن يكون الرئيس محمود عباس مرشحاً توافقياً لانتخابات الرئاسة، وعندما فشل هذا الاتفاق لمعارضته من أوساط فتحاوية وحمساوية وغيرها ومن أطراف فلسطينية أخرى، إضافة إلى معارضته لأسباب أخرى من حكومة الاحتلال والإدارة الأميركية وأطراف عربية ودولية، أهمها عدم منح الشرعية لحماس قبل أن توافق على الشروط والإملاءات المعروفة، ولذلك توقف قطار الانتخابات، لأن الانتخابات يراد لها تجديد شرعية السلطة المتآكلة (سلطة الحكم الذاتي)، وليس التعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني بإحداث التغيير القادر على تغيير المسار الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه.

ما العمل إزاء التوافق الفلسطيني الإسرائيلي الإقليمي الدولي على تأجيل الانتخابات؟

هل يتم الاستسلام إلى هذا الأمر، أم يجب معارضته بشدة، والإصرار على إجراء الانتخابات والضغط المتراكم لإجرائها، ولكن ليس وحدها؟ لأن الاتفاق عليها فقط لا يمكن أن يحشد جبهة واسعة، كونها ليست المدخل المناسب لإنهاء الانقسام والتقدم على طريق إنهاء الاحتلال، بل ستكون إذا جرت في ظل الانقسام وتحت الاحتلال نوعاً من إدارة الانقسام واقتسام الحصص.

قد يقول قائل لقد سبق وجرت الانتخابات، وفازت فيها "حماس"، وكلف الرئيس إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، وينسى أنها تمت قبل الانقسام وتعرضت الحكومة للمقاطعة الدولية، والأهم من الاحتلال، الذي اعتقل عشرات النواب وعدد من الوزراء، وينسى من يقول هذا الكلام أن نتائجها

كانت غير متوقعة، ولو كانت متوقعة لما جرت بدليل عدم إجرائها منذ العامين 2005 و 2006 وحتى الآن.

علينا أن نعترف بأن الانتخابات ممنوعة حتى إشعار آخر، وإذا سلمنا جدلاً بأنها يمكن أن تجري، فهذا سيحدث بعد تغيير في خارطة الفلسطينية، أو بعد اتفاق فتحاوي حمساوي بضوء أخضر خارجي، وهذا بات صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، لأن الاتفاق على إجرائها العام الماضي جاء في ظل التوافق على رفض خطة ترامب ننتياهو، وهذا لم يعد قائماً بعد سقوطها، إضافة إلى حدوث تباعد فلسطيني غير مسبوق على خلفية العودة إلى الاتفاقات وتأجيل الانتخابات بشكل انفرادي بعيداً عن الإجماع الفصائلي.

وكذلك في ظل تجدد الأوهام عن إمكانية إحياء ما يسمى "عملية السلام"، ولو من بوابة خطة بناء الثقة التي تهدف إلى بقاء السلطة ومنع انهيارها، وهي لا تملك أي أفق حقيقي لانطلاق عملية سياسية جادة قادرة على التوصل إلى اتفاق سلام، فالهدف الإسرائيلي في ظل سيطرة اليمين هو إدارة الصراع، والمضي قدماً، وبمعدلات أسرع، في سياسة الضم الزاحف على الأرض والحقوق والمقدسات؛ لاستكمال خلق الواقع الاحتلالي الاستعماري الاستيطاني الذي يجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد المطروح والممكن عملياً. وإدارة بايدن ليست بوارد الضغط الجدي على حكومة بينيت، فضلاً عن أن القضية الفلسطينية ليست من أولوياتها.

يدل ما سبق على أن الانتخابات ممنوعة حتى إشعار آخر، إلا إذا جاءت في سياق نتائج تؤيد سلطة الحكم الذاتي.

تأسيساً على ما سبق، تحولت الانتخابات إلى مسألة نضالية، وحتى تكون نتائجها لصالح الشعب الفلسطيني يجب أن تأتي في سياق مقاومة الاحتلال، أي تسعى لكسر أو سلو وقيوده الغليظة، وترتبط بالمشروع الوطني، وتجري في سياق الكفاح لتحقيقه، وليس بمعزل عنه كما جرى بكل أسف طوال الفترة السابقة في الحوارات والاتفاقيات السابقة منذ وقوع الانقسام وحتى الآن، حيث تم تجنب الاتفاق على البرنامج الوطني وغيره من القضايا المحورية بحجة استحالة الاتفاق، وأن ممثلي الشعب المنتخبين هم الذين يقررون فيها.

السؤال: كيف ستعقد انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها، ويتمكن فيها الممثلون المنتخبون من ممارسة حقهم تحت الاحتلال وفي ظل انقسام يرعى سلطتين متنازعتين ستشرف كل واحدة منهما على الانتخابات في منطقتها، وستزورها أو لا تعترف بنتائجها إذا لم تكن مناسبة؟

وفي هذا السياق، هناك دليل على أن "حماس" لم تُمكن من الحكم ليس بسبب الرفض الإسرائيلي والعربي والدولي فقط، بل أيضًا لعدم تجاوب الوزارات والأجهزة الأمنية والإعلامية مع حكومتها رغم فوزها في الانتخابات السابقة، فكيف ستمكن من الحكم الآن، والانقسام بات أعمق أفقيًا وعموديًا؟ لو جرت انتخابات تنافسية الآن، ستسعى كل سلطة بكل ما تملكه من إمكانيات لمنع ممثلي السلطة الأخرى من الفوز، واللجوء إلى التزوير أو عدم الاعتراف بالنتائج إذا اقتضى الأمر.

من هنا، من المهم أن تجري الانتخابات بعد التوافق الوطني على المشروع الوطني وعلى توحيد مؤسسات السلطة ومعالجة آثار الانقسام، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا جرت الانتخابات كجزء من رزمة شاملة تتضمن المشروع الوطني، والاتفاق على أسس الشراكة، وعلى تشكيل قيادة انتقالية مؤقتة تقود عملية إعادة بناء منظمة التحرير لتصبح قولًا وفعالًا الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتغيير السلطة لتكون أداة من أدوات المنظمة الموحدة.

حل الرزمة الشاملة صعب، ولكنه يحل المعضلة القائمة، أما إعادة إنتاج الحلول السابقة فقد فشلت في إنجاز الانتخابات والوحدة، وهي تغطي على استمرار تدهور الوضع الفلسطيني.

إن العودة إلى تداول الحلول السابقة، مثل الحديث عن إجراء الانتخابات أولاً من دون إجراءات فعلاً، وتشكيل حكومة أولاً بحيث تشكل وتتهار بسرعة مثلما حصل مع حكومة الوفاق برئاسة رامي الحمد الله، أو البدء بالمنظمة أولاً مثلما حصل بتشكيل لجنة تحضيرية للمجلس الوطني وعقدها اجتماعاً يتيماً في بيروت، ومن ثم الانقلاب بسرعة على نتائجه وعقد مجلس وطني انفرادي ... لم تحل شيئاً، بل أدت إلى تفاقم المأزق الفلسطيني.

هناك أفكار يتم تداولها عن عقد المجلس المركزي من دون إعادة بناء مؤسسات المنظمة، وتشكيل مجلس وطني جديد، ومجلس تأسيسي للدولة، لتحويل السلطة إلى دولة لا تعدو أن تكون محاولة لشراء مزيد من الوقت، وهي إما لن تطبق وتطرح للإهواء فقط، لأن طرحها يمكن أن يجد معارضة أميركية إسرائيلية بوصفها إجراءً أحادي الجانب، أو تُطبق من دون أن تغير في الواقع شيئاً، فالمنظمة مجمدة منذ أوسلو ولن يحييها عقد مجلس مركزي انفرادي لملء الشواغر، والسلطة تحت الاحتلال والدولة كذلك تحت الاحتلال، والمطلوب وضع خطة قادرة على إنهاء الاحتلال وليس تسمية السلطة دولة، أي طرح مجرد أفكار تزيد الوضع سوءاً وتعقيداً .

ينطلق حل الرزمة الشاملة من أن هناك قضايا أساسية عدة مترابطة، لا يمكن تجاهلها، أو تأجيلها، أو الفصل فيما بينها، بل لا بد من الاتفاق عليها ككل أولاً، وتطبيقها بالتدرج، ومن لا يريد ذلك بحجة أن الأمر صعب يحاول إخفاء خشيته من المواجهة مع الاحتلال ومن الوحدة، وما تعنيه إن تحققت من ضمان نوع من المشاركة والابتعاد عن التفرد بالمؤسسات والقرار، وكذلك مطلوب الاتفاق

على تطبيقها بشكل متوازٍ ومتزامن، بحيث تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات لاستكمال عضوية المجلس الوطني وانتخابات الاتحادات الشعبية والنقابات وانتخابات الجاليات والمخيمات.

حل الرزمة الشاملة هو الحل المتوازن الوحيد الذي ينطلق من توازن المبادئ والمصالح والقوى، ويتيح المشاركة للجميع ولا يقصي أحداً، وهو لا يمكن أن يجري بمعزل عن المعركة الأساسية التي يخوضها الشعب الفلسطيني، وهي معركة مقاومة الاحتلال وإنجاز الحرية والعودة والمساواة والاستقلال، وقد يحتاج تطبيق هذا الحل (الرزمة الشاملة) إلى وقت، وإلى اندلاع انتفاضة شعبية عارمة ضد الاحتلال يتم في سياقها تغيير توازن القوى الداخلية، وإنجاز الوحدة في الميدان، تمهيداً لتحقيقها في النظام السياسي الفلسطيني كله، ولكنها هي الحل المتاح.

ومن أدوات هذا الحل بلورة جبهة وطنية ديمقراطية تشكل تياراً ثالثاً يكسر حدة الاستقطاب الثنائي، ويحدث التوازن في النظام الفلسطيني كخطوة على طريق تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالمشاركة السياسية.

*مدير مركز مسارات

مركز مسارات، رام الله، 2021/8/10

٢٨. رهانات السلطة الفلسطينية

معين الطاهر

لا تزال قيادة السلطة الفلسطينية تبحث عن شريك إسرائيلي يشاطرها سعيها في العودة إلى دائرة المفاوضات، وهو أملٌ عاد وانتعش، بعد أن خبا بريقه في عصر ترامب - نتنياهو. ومما يجدر ذكره أن الرئيس محمود عباس كان، خلال معارضته صفقة القرن، أميناً لموقفه المتمثل بالسعي إلى استئناف المفاوضات، بل وربط بين رفض خطة ترامب - نتنياهو والعودة إلى مسار التسوية عند انهيار الصفقة، الأمر الذي تحقّق بهزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وتلاها سقوط بنيامين نتنياهو، ومجيء حكومة يمينية أخرى بزعامة نفتالي بينت، قائد الاستيطان الصهيوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، عبر ائتلاف جمع أقصى اليمين الصهيوني الديني مع بقايا اليسار الصهيوني، وبغطاء هَشٍّ من أصوات عربية بزعامة منصور عباس.

في الجانب المقابل، دأبت الحركة الصهيونية على إنكار وجود الشعب الفلسطيني، وبعد اتفاق أوسلو الذي اعترفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود مقابل اعتراف إسرائيل بأن

المنظمة هي التي ستمثل "الشعب" الفلسطيني في المفاوضات حول الحل النهائي، الأمر الذي اعتبره كبير المفاوضين الفلسطينيين، الراحل صائب عريقات، الإنجاز الأكبر لاتفاق أوسلو، لأن إسرائيل، على حد زعمه، اعترفت بالفلسطينيين كـ "شعب". ونحن هنا لسنا في صدد نقاش مثل هذا الفهم البعيد عن الدقة والموضوعية، فالاعتراف بالشعوب يعني أولاً، وقبل كل شيء، الاعتراف بحقوقها وحرّيتها، ولا يكون بأن يحدد لها الآخرون ممثليها.

بعد اتفاق أوسلو، عادت الأمور إلى نقطة البداية، تحت ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني مؤهل تقبل إسرائيل التفاوض معه، وهو ما حدث مع ياسر عرفات وانتهى باغتياله، وتكرّر الموقف ذاته مع محمود عباس، وتوقفت المفاوضات لإفساح المجال أمام توسيع الاستيطان، على الرغم من إعادة إنتاج اتفاق أوسلو بشروط إسرائيلية - أميركية جديدة، رهنت السلطة بجميع مقدراتها لخدمة الأمن الإسرائيلي. ادّعاء ضرورة تأهيل الفلسطينيين للمشاركة في التسوية السياسية ليس أمراً جديداً، إذ كان همّ السياسة الصهيونية والغربية منذ برنامج النقاط العشر، عام 1974، وحتى ما بعد اتفاق أوسلو، عبر انتزاع تنازلاتٍ متدرّجة منها، أدّت إلى تغيير كامل في أهدافها وبرامجها، وكثر الحديث حوله والعمل بموجبه في مرحلة ما بعد "أوسلو"، سعياً إلى بناء "الفلسطيني الجديد" الذي يقبل رواية الاحتلال التاريخية.

كان من الممكن تغيير هذه المعادلة، والبناء على موقف الإجماع الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن، لكن ذلك لم ينجح، إذ كان واضحاً أن ثمة اتفاقاً على رفض صيغة التسوية التي جاءت بها الصفقة، ولكن لا يوجد اتفاق على برنامج العمل في مرحلة ما بعد إفشالها، فحين ظن بعضهم أن ذلك سيفتح طريقاً لمقاومة الاحتلال، وإنهاء الانقسام، والاتفاق على المشروع الوطني، اعتقدت قيادة السلطة أن تراجع صفقة القرن سيفتح أمامها الطريق من جديد للاندماج في التسوية السياسية حيث توقفت، وبشروط الرباعية الدولية ذاتها.

مرة أخرى، أضاعت السلطة الفلسطينية فرصة ذهبية بعد معركة القدس، فبدلاً من التركيز على وحدة الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية التي تجلّت خلال المواجهة، ووحدت قضيته من جديد، واستثمار اهتمام المجتمع الدولي لفرض إرادة الشعب الفلسطيني، أعادت السلطة مراكمة الأخطاء السابقة ذاتها بشأن حكومة تقبل بشروط الرباعية الدولية، منهية أي أمل في إنهاء الانقسام، بديلاً عن إطار قيادي موحد، وسمحت لعجلة التنسيق الأمني بالدوران من جديد، وألغت الانتخابات التي كانت قد وعدت بها، وترافق ذلك مع حالة غير مسبوقة من قمع التظاهرات الشعبية، واعتقالات الناشطين.

باتت رهانات السلطة الفلسطينية واضحة تمامًا، وهي أساسًا لم تتخل عنها يومًا، وإن كانت المحاليل الوريدية التي ضُخّت في شرايين السلطة قد عجلت في تبين موقفها القديم الجديد، إذ استجابت لدعوات الهدوء، واعتبرت الوعود بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، عبر عودة المساعدات الأميركية والأوروبية، كافيةً لإبقائها على قيد الحياة فترة أطول، ورأت أن إنعاش الاقتصاد، المترافق مع قبضة أمنية تكفل إجهاض المقاومة ضد الاحتلال، وتضمن أمن المستعمر، يمثل الصيغة المطلوبة لعبور المرحلة الحالية.

تدرك السلطة الفلسطينية أنها عاجزة عن الوصول إلى اتفاقٍ مع حكومة يترأسها نفتالي بينت، بسبب ضعف هذه الحكومة وطبيعة المشاركين فيها من عتاة المستوطنين، كما تدرك أن القضية الفلسطينية ليست على أولويات الإدارة الأميركية في هذه المرحلة، وأن جل ما تسعى إليه هذه الإدارة والدول الأوروبية منع حدوث انفجار كبير يجبرها على تغيير أولوياتها الدولية. لذلك تكفي بمزيج من الوعود السياسية والاقتصادية، أي أنها على استعدادٍ لأن تساهم في دفع ثمن هدوءٍ لا يعلم أحد متى سينتهي. وهو وضعٌ مواتٍ للإسرائيليين الذين يستغلون كل دقيقةٍ لتعزيز الاستيطان، والعبث داخل المجتمع الفلسطيني، وتجزئة الأرض الفلسطينية، وتحويلها إلى كانتونات منفصلة غير قابلة للحياة، بعيدًا عن المستعمر الصهيوني.

رهان السلطة الفلسطينية قائم، كما كان دومًا، على تلك السياسة الانتظرية التي لا تفعل شيئًا لحاضرها سوى المحافظة عليه كما هو، بل وتقديم التنازلات الضرورية لاستمرارها بالحد الأدنى. وفي الوقت ذاته، المراهنة على متغيرات المستقبل، وهي في هذه الحالة تعني انتظار يائير لبييد ليصبح رئيسًا للحكومة الإسرائيلية في النصف الثاني من ولايتها بموجب الاتفاق بين بينت وليبيد، على أمل أن يتمكّن الأخير العودة إلى المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وبناءً على هذا الرهان، جرت لقاءاتٌ عدة بين مقرّبين من بينت وفاعلين في السلطة الفلسطينية وقرييين منها، برعاية أوروبية وأميركية، في فلسطين وعواصم أوروبية، في محاولةٍ للاتفاق على قواسم مشتركة بين الطرفين قد تمهد الطريق لمرحلة لبييد.

الأبناء التي تسرّبت عن هذه اللقاءات التي حظيت بمباركة الرئيس محمود عباس وتشجيعه أفادت بأن فريق لبييد أعلن بوضوح عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية الحالية التي يقودها قائد المستوطنين على وقف الاستيطان أو تجميده. وعلى الفور، ربما بعد إعجاب المجموعة الفلسطينية بصدق فريق لبييد وصراحته، تم تجاوز موضوع الاستيطان إلى البحث في الكيفية التي يمكن للحكومة الإسرائيلية الحالية أن تقدّم المساعدة للسلطة الفلسطينية في الوضع الحالي، والبدء في استشراف أفق مرحلة لبييد بعد عامين. لم تتجاوز مطالب الوفد الفلسطيني نقاطًا مثل: العمل على تخفيف حدّة الاحتكاك

في القدس والمناطق الملتهبة بالاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين، وطلب تغيير تصنيف بعض المناطق المحدودة من ج إلى ب، ومن ب إلى أ، وهي مناطق لا تؤثر في حركة الاستيطان والأمن الصهيوني، لتسجل ذلك أنه إنجاز للسلطة، وبداية لتحريك الوضع السياسي، ومطالب أخرى تتعلق بتحفيز الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، وتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، وتخفيف الشروط المتعلقة بتشكيل الحكومة الفلسطينية، على اعتبار أن ذلك سيشكل مدخلاً لإدارة الانقسام، ويتيح للسلطة التفاهم مع سلطة حركة حماس على ضبط قراري الحرب والسلم.

بات رهان السلطة الحالي منصباً على انتظار ولاية ليبيد بعد عامين، لعل الولايات المتحدة تكون حينها قد تمكّنت من حل الملفات العالقة على الساحة الدولية، وبدأت تتجه أكثر فأكثر نحو المنطقة العربية، ويتزامن ذلك مع محاولة تعويم الوضع الاقتصادي، وترتيب أوضاع حركة فتح بما يلائمها من خلال عقد مؤتمر جديد، واستمرار الاحتفاظ بمنظمة التحرير في ثلاجة الموتى، وتشديد القبضة الأمنية، وازدياد سطوتها على معالم الحياة في المناطق المحتلة كلها. وهو رهانٌ خاسر، لأن جميع معطياته لا تتعلق ببناء الوضع الفلسطيني وتغييره، وزيادة نقاط القوة فيه، وتلافي نقاط الضعف، كما أنه لا يدرك ما ستكون عليه الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعد عامين، بل من يضمن مجيء ليبيد! والحكومة الحالية لا أحد يضمن بقاءها يوماً، وهل سيختلف ليبيد عن بينت، شريكه في الحكومة، وعن نتياهو وباراك وغيرهما. هو رهان يسلم جميع مقدرات الشعب الفلسطيني إلى العدو، ويبشّر بهيمنة صهيونية أمنية كاملة على السلطة الفلسطينية، حتى وإن بدا بعض النشاط في المحافل الدولية للتذكير بأن ثمة حقوقاً فلسطينية ينتهكها عدو، لكن من دون السعي إلى انتزاعها.

العربي الجديد، لندن، 2021/8/11

٢٩. العلاقات الفلسطينية المصرية.. قراءة واقعية

ماجد الزيدة

ترتبط العلاقات الفلسطينية المصرية بأبعاد متعددة، ففي بعدها السياسي تُعتبر مصر الحاضنة السياسية العربية للقضية الفلسطينية، بدءاً من النكبة الفلسطينية وما تبعها من أحداث سياسية مؤثرة على القضية، لا سيّما تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية برعاية مصرية عربية، والدفع باتجاه توقيع الفلسطينيين لاتفاقية أوسلو كخطوة تمهيدية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967م.

وفي بعدها الأمني تشكل محافظات قطاع غزة سياجاً حارساً للأمن المصري القومي، وتساهم من خلال ضبط الحدود المصرية الفلسطينية في الحفاظ على الأمن المصري في سيناء، وفي بعدها

الإنساني تداخلت الأنساب والمصاهرة بين أبناء الشعبين الفلسطيني والمصري، مما عزز من النسيج الاجتماعي المشترك وساهم في متانة العلاقات الأخوية والودية بين الشعبين المصري والفلسطيني. نجحت مصر على مدار عقود مضت في تحقيق إنجازات سياسية معتبرة نتيجة احتضانها للقضية الفلسطينية، حيث نجحت ضغوطاتها السياسية في حقبة تسعينيات القرن الماضي في دفع الفلسطينيين نحو توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال.

وعقدت قمة شرم الشيخ حول القضية الفلسطينية سنة 1996م بمشاركة عشرات القادة والزعماء، واحتكرت رعاية الملف الفلسطيني الداخلي، فأقدمت على تعزيز علاقاتها مع كافة الفصائل الفلسطينية على اختلاف طيفها السياسي، واحتضنت لقاءات المصالحة الفلسطينية ومباحثات إنهاء الانقسام، وسجلت إنجازاً مهماً في إبرام صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال سنة 2011م، وقامت بجهود حثيثة ومتواصلة لعقد اتفاقيات تهدئة متبادلة نزعت من خلالها فتيل المواجهات العسكرية التي وقعت على مدار العقد الأخيرين بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال.

الاحتضان السياسي للقضية الفلسطينية كان ولا زال يشكل رافعة مهمة للنظام المصري الحاكم، الذي عزز من خلال هذا الاحتضان السياسي علاقاته الدولية وحضوره الدبلوماسي في المحافل الدولية. فعدالة القضية وصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال جعل الملف الفلسطيني الأشد تأثيراً في تفاعلاته السياسية والميدانية على الساحة الدولية، والقضية الأكثر حضوراً على طاولة المباحثات بين مختلف الدول والمنظمات الدولية الكبرى، حيث نجح النظام المصري في ترجمة هذا الاحتضان إلى علاقات سياسية وأمنية مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، مما ضاعف من قدرته على التأثير الأمني في المنطقة، وعزز من حضوره السياسي في المشهد الدولي.

من ناحية أخرى حرص النظام المصري على عدم اشتعال المواجهة بين الفلسطينيين والاحتلال، باعتبار ذلك عنصراً يشكل تهديداً للأمن القومي المصري. فتفاقم الصراع مع الاحتلال خاصة في مدينة القدس المحتلة يستثير مشاعر الجماهير العربية، ويُشعل موجات غضب شعبي واسع ضد الاحتلال في المنطقة العربية، لذلك وجدنا النظام المصري يسارع إلى التدخل المباشر لوأد أي انتفاضة شعبية أو مواجهة مسلحة بين المقاومة والاحتلال، ويكثف من جهوده السياسية والدبلوماسية الداعية إلى الهدوء من جهة، واستئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والاحتلال من جهة أخرى، بما يضمن الحفاظ على الجسم السياسي للسلطة الفلسطينية واستمرار دورها السياسي والأمني في محافظات الضفة وغزة.

ورغم النجاحات والإنجازات المصرية في الملف الفلسطيني، إلا أن التوجهات السياسية المصرية بدت في السنوات الأخيرة وكأنها تميل لتحقيق مصالح الاحتلال. فالنظام المصري الذي انطلق حرصاً

على مصالحه السياسية والأمنية في المنطقة؛ استثمر احتضانه القضية الفلسطينية واحتكاره الملف الفلسطيني الداخلي في تعزيز علاقته الأمنية والسياسية مع الاحتلال. فعلى صعيد علاقاته مع السلطة الفلسطينية مارس النظام المصري ضغوطات سياسية لدفعها لاستئناف المفاوضات العقيمة مع الاحتلال، كما سعى مراراً ودون جدوى للضغط على رئيس السلطة محمود عباس لطي صفحة الخلافات التنظيمية مع خصمه اللدود محمد دحلان وإعادته إلى صفوف حركة فتح، باعتبار أن التثام وحدة صفوف فتح التنظيمية يشكل سداً منيعاً أمام تبوؤ حركة حماس وفصائل المقاومة قيادة المشهد الفلسطيني في المستقبل.

وعلى صعيد العلاقة مع فصائل المقاومة الفلسطينية، حافظ النظام المصري على علاقات أمنية مع حركة حماس كبرى فصائل المقاومة الفلسطينية، وواد مراراً مساعيها لنقل علاقاتها مع النظام إلى أبعاد سياسية، بعكس علاقته مع السلطة الفلسطينية والاحتلال. كما مارس احتكاراً واضحاً لملف غزة، ومفاوضات تبادل الأسرى بين المقاومة والاحتلال، وأصرّ طيلة السنوات الماضية على حرمان عشرات الألوف من الفلسطينيين من المرور عبر الأراضي المصرية دون سبب وجيه. ومارس عملية إذلال ممنهجة، وفرض رسوماً وضرائب باهظة على المسافرين الفلسطينيين عبر معبر رفح الحدودي، المنفذ البري الوحيد الذي يربط محافظات غزة بالعالم الخارجي، دون أن نسمع صوتاً عالياً من فصائل المقاومة رفضاً لحرمان الفلسطينيين من التنقل، أو امتهان كرامتهم أثناء مرورهم في الأراضي المصرية، في إذعان وضعف فلسطيني واضح تجاه إيقاف تلك الممارسات المهينة.

ورغم تودّد فصائل المقاومة الفلسطينية، وحرصها على استمرار علاقتها الإيجابية مع النظام المصري إلا أن المواطن الفلسطيني لم يلاحظ تحسناً على صعيد الأوضاع السياسية والاقتصادية في غزة، ومع استمرار المعاناة اليومية، وتفاقم أزمت الفقر والبطالة، وعدم القدرة على معالجة مشكلات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وغيرها من المشكلات الحياتية يتساءل المواطن عن العائد السياسي والاقتصادي لتلك العلاقة بين النظام المصري وفصائل المقاومة الفلسطينية.

ورغم أن حركة حماس والمقاومة الفلسطينية قدّمت عن طيب خاطر ورقةً سياسيةً رابحةً للنظام المصري، بقبولها مؤخراً الرعاية المصرية للتهدئة المتبادلة مع الاحتلال، الأمر الذي ساهم في نسج علاقة شخصية واتصالات هاتفية بين الرئيسين الأمريكي جو بايدن والمصري عبد الفتاح السيسي، وعزز من الدور السياسي المصري في المشهد الإقليمي والدولي، إلا أن النظام المصري لا زال يتعامل مع حركة حماس كمنظمة إرهابية، ولا زال القضاء المصري يحاكم المعارضين السياسيين المصريين بثُمة التخابر مع حركة حماس بوصفها منظمة إرهابية، في دلالة واضحة على عدم

تغيير النظام المصري - رغم ما حققه من إنجازات سياسية على حساب القضية الفلسطينية - لأي من سياساته القديمة تجاه المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس على وجه الخصوص. واليوم وفي ظل الفشل الفلسطيني الواضح في كسر الاحتكار السياسي المصري للملف الفلسطيني، وعدم قدرة فصائل المقاومة على إحداث تغيير حقيقي على صعيد الأوضاع السياسية والاقتصادية في غزة، ينبغي العمل على إعادة رسم العلاقة من جديد مع النظام المصري، بحيث تعود بالنفع المتبادل سياسياً واقتصادياً وأمنياً على كلا الطرفين، وتحقق التوازن المطلوب في العلاقة، بما يشكل ضغطاً على النظام المصري لتغيير سياساته المعتمدة تجاه فصائل المقاومة، وإنهاء ممارساته المهينة للمسافرين الفلسطينيين عبر الأراضي المصرية، ومعالجة حقيقية للمشكلات الحياتية اليومية التي يعانيها المواطن الفلسطيني في غزة. وأخيراً، فإن العلاقات الفلسطينية المصرية الراسخة، والتي تمتد عبر قرون مضت، ينبغي أن تعود إلى أصولها باعتبارها علاقات أخوية وودية، وليست سيفاً مسلطاً على الفلسطينيين، يدفعهم للقبول بالإذلال والمهانة، دون قدرة حقيقية على التفكير خارج الصندوق، أو البحث عن نظام إقليمي فاعل يرضى المصالح الفلسطينية ويحقق حياة كريمة لأبناء الشعب الفلسطيني.

موقع "عربي 21"، 2021/8/10

٣٠. إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل: العنوان غزة لا بيروت

دورون متسا

بعد أعوام طويلة من الهدوء عادت السخونة إلى الحدود اللبنانية. إسرائيل أمام منحدر زلق يمكن أن يعقد المواجهة مع طرف ليس هو بالضبط المسؤول مباشرة عن تسخين المنطقة. صحيح أن صلية الصواريخ تجاه الشمال نفذها "حزب الله"، لكنها كانت رداً على الهجوم الواسع الذي شنه سلاح الجو في جنوب لبنان (5 آب) رداً على إطلاق الصواريخ 3 مرات باتجاه إسرائيل. حتى لو كان الرد الإسرائيلي هو العمل الصحيح، لكنه ليس في المكان الصحيح، وهو في الأساس ليس موجهاً ضد الأطراف الصحيحة. من وقف وراء إطلاق الصواريخ، الذي جرى لأول مرة خلال عملية "حارس الأسوار"، هي جهات فلسطينية، تحديداً خلايا تابعة لـ"حماس" في جنوب لبنان. يدل هذا الأمر على تغيير عميق يجري في العقيدة القتالية للحركة التي توسع عملياتها لأول مرة منذ قيامها خارج الساحة الجغرافية المحلية إلى حدود دولة عربية مجاورة، بما يشبه عمليات منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات.

هذا التوجه ناجم عن سببين، السبب الأول عملاني - فمنذ حرب غزة في أيار 2021 تلاقي "حماس" صعوبة في شن عمليات ضد إسرائيل من أراضي القطاع، مثل إطلاق بالونات حارقة، وبالتالي تعريض نفسها لرد إسرائيل وتخريب عملية إعادة إعمار غزة. نقل ساحة القتال إلى لبنان يمنح "حماس" نوعاً من "قبة حديدية" في مواجهة رد إسرائيلي.

السبب الثاني هو سبب استراتيجي. فمنذ عملية "حارس الأسوار" تبنت "حماس" عقيدة تسعى لتصدير النزاع من الإطار المحلي إلى الإطار الأوسع، أي نحو مواجهة إقليمية تكون فيها "حماس" حجر الأساس لمنظومة "المقاومة" في الشرق الأوسط، وتخوض نضالها باسم رموز قومية، مثل الصراع على القدس.

هذا تطور خطير يدل على تغيير في فكرة المقاومة لدى "حماس" فكم بالأحرى في ضوء المعطيات الحالية لتفكك الدولة اللبنانية وضعف القوى المركزية هناك.

هذا الواقع سيحول لبنان إلى ساحة فوضى شبيهة بما تحولت إليه سورية منذ نحو عشرة أعوام، ويخلق ظروفاً على الأرض تسمح لـ"حماس" بالمضي قدماً في تحقيق "منطق" توسيع عملياتها العملاية والإستراتيجية خارج ساحة غزة.

صحيح أنه ليس واضحاً حتى الآن ما إذا كانت عناصر من القطاع هي التي توجه عمليات الخلايا التي تطلق الصواريخ من لبنان، لكن الانطباع هو أنه سيكون من الصعب على إسرائيل، خصوصاً في ضوء تطور الأوضاع في هذا البلد، وقف عملية تسخين المنطقة بوساطة مراسلات عسكرية وسياسية مع "حزب الله" وحكومة لبنان.

العنوان الحقيقي لمعالجة ما يجري هو تحديداً حركة "حماس" في قطاع غزة. بوساطتها يمكن شد خيوط الدمية وأدراجها الموجودة في لبنان. من هذه الناحية إسرائيل بحاجة إلى وضع معادلة جديدة مفادها أن عدم الهدوء في الشمال سيؤد عليه بعدم هدوء في القطاع. هنا يكمن المركز العصبي السياسي والاجتماعي والتنفيذي لـ"حماس".

أي منطق آخر يعتمد على ردود غير ناجعة وغير محددة في الأراضي اللبنانية هدفها "التلميح" إلى طرف غير قادر على العمل في الظروف السائدة في هذا البلد سيكون وصفاً أكيدة لتحويل شمال لبنان إلى ساحة للمواجهة الدموية المقبلة.

موقع "مركز بيغن - السادات"

الأيام، رام الله، 2021/8/11

٣١. كاريكاتير:



فلسطين أون لاين، 2021/8/11